

مجلة البحوث المالية والاقتصادية

مجلة علمية الكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية
تصدر عن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

مدى توافر مقومات تطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط في المصارف التجارية العامة الليبية

THE AVAILABILITY OF IMPLEMENTATION CONSTITUENTS OF ACTIVITY- BASED COSTING (ABC) IN LIBYAN PUBLIC COMMERCIAL BANKS

د. إدريس عبد الحميد الشريف¹ أ. غادة الفيتوري²

الملخص

تقوم المصارف التجارية العامة الليبية بدور هام يتمثل في تقديم العديد من الخدمات التي تساهم في دفع عجلة النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يستلزم تسعير هذه الخدمات واحتساب تكلفتها من خلال تطبيق نظام تكاليف يتناسب وطبيعة العمل المصرفي، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توافر مقومات تطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط Activity-Based Costing (ABC) بالمصارف التجارية العامة الليبية، باعتبار أن هذا المدخل من أكثر أنظمة التكاليف ملائمة لاحتساب التكاليف في المنظمات والمؤسسات الخدمية، وقد تم تجميع البيانات باستخدام صحيفة الاستبيان واستخدام كل من الإحصاء الوصفي والاستدلالي في تحليل البيانات، ووفرت الدراسة دليل علمي على توافر المقومات اللازمة لتطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط بالمصارف التجارية العامة الليبية.

Abstract

Libyan public commercial banks play an important role in economic activity, its services, therefore, required to be priced and cost calculated through applying a cost system proportional to the nature of banking business. Thus, the present study aims to recognise the implementation constituents of Activity-Based Costing (ABC) introduction in Libyan public commercial banks as ABC is the most appropriate cost system for computing costs in service organisations. A questionnaire was utilised as an instrument of collecting required data, the data was analysed by descriptive and inferential statistics. The study provided a scientific evidence for the availability of required components to apply the ABC in Libyan public commercial banks.

¹ أستاذ مساعد بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي
² أستاذ متعاون بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

1. مقدمة : الإطار العام للدراسة:

تعد نظم التكاليف في وقتنا الحاضر من أهم النظم المحاسبية المطبقة في كافة الوحدات الإنتاجية والخدمية على حد سواء، وعليه فإن الدقة في بيانات التكاليف من أهم القضايا التي شغلت الفكر المحاسبي خلال العقود الماضية، ما تطلب من المهنيين والأكاديميين ضرورة السعي لتطوير نظم التكاليف، من خلال استحداث أساليب وأدوات محاسبية تساعد في تطوير نظم التكاليف، والرفع من كفاءتها بالشكل الذي يكفل لها توفير البيانات اللازمة بشكل أدق (الجبالي، 2004)، ومن أهم هذه الأساليب والأدوات المحاسبية أسلوب تخصيص التكلفة على أساس النشاط والذي يقوم على فكرة تخصيص التكلفة حسب الأنشطة المسببة لحدوثها بدلاً من التخصيص وفقاً للمنتجات النهائية (الوايل والجبالي، 1996) بالإضافة إلى كونه يمثل أسلوباً للقياس الكمي لأنشطة الأداء وتكلفة استخدام الموارد من خلال تحديد تكلفة هذه الأنشطة بدقة، وتحديد أكثر الأنشطة التي تمثل جميع التكاليف غير المباشرة، ثم تتبع التكاليف لمراكز الأنشطة، واختيار محركات التكاليف والتي تعد وسيلة تحميل التكاليف من مراكز الأنشطة إلى المنتجات (رمزي، 2003).

ويتيح استخدام مدخل تخصيص التكلفة على أساس النشاط للإدارة معرفة حجم التغيرات التي تطرأ على خدمات نشاط معين نتيجة لاتخاذ قرارات معينة، مثل إدخال تحسينات على العمليات الإنتاجية أو إجراء تعديل في تصميم المنتج، أو إتباع أساليب تقنية حديثة، بالإضافة إلى تحديد الأنشطة والموارد اللازمة لتحقيق الأنشطة، وتوفير سياسات تكاليف أكثر دقة تتصف بالموضوعية وتساعد الإدارة على اتخاذ قرارات أفضل (عطية، 2000).

وحيث أن مدخل تخصيص التكلفة على أساس النشاط يقوم على مبدأ رئيسي يتمثل في الربط بين الموارد المستخدمة، والأنشطة التي تستخدم أو تستهلك تلك الموارد، ثم الربط بين تكاليف الأنشطة والمنتج النهائي باستخدام مقاييس تعبر عن احتياجات تلك المنتجات أو الخدمات من الأنشطة المختلفة (عيسى، 1997)، فإن مدخل تخصيص التكلفة على أساس النشاط يقوم على مجموعة من العناصر أو المقومات التي من شأنها أن تساعد على تطبيقه ويمكن تلخيص هذه المقومات في التالي:

الموارد:

الموارد هي عوامل الإنتاج التي يتم استخدامها بواسطة النشاط لتوليد مخرجات النشاط، وهي تمثل مصدر التكلفة التي تنشأ نتيجة استخدام هذه الموارد، وتتمثل الموارد في: المواد، العنصر البشري التقنية، التسهيلات أو الخدمات الأخرى المستخدمة في دعم النشاط، والتي تشمل على الموارد أو الخدمات المشتراة من خارج المنظمة، مثل الإعلان والخدمات المحاسبية والقانونية (صالح، 2002).

الأنشطة:

يقصد بالنشاط " مجموعة من العمليات أو الإجراءات التي تؤدي إلى إتمام تنفيذ الأعمال " (هيكس، 1998: 43). وتعتبر الأنشطة هي أساس مدخل تخصيص التكلفة على أساس النشاط، حيث يقوم منهج هذا المدخل على تحديد جميع الأنشطة التي تستهلك الموارد اللازمة لإنتاج منتج معين، أو خدمة معينة.

المخرجات:

وتعبر المخرجات عن وحدات التكلفة التي تستهلك خدمات الأنشطة المختلفة سواء كانت هذه الوحدات منتجات أو خدمات، ويتم تحميل تكاليف الأنشطة على المخرجات المختلفة من خلال استخدام مسببات تكاليف الأنشطة (صالح، 2002).

مسببات التكلفة:

مسبب التكلفة هو العامل الذي تسبب في حدوث التكلفة، أو هو السبب الأساسي لمستوى أو حجم النشاط، وتتطلب عملية اختيار مسبب التكلفة لكل نشاط استخدام المقاييس الإحصائية لتحديد أفضل مسبب للتكلفة يمكن استخدامه للتعبير عن سلوك التكاليف الخاصة بكل نشاط، وفي حالة تجميع مجموعة غير متجانسة من الأنشطة في مجمع تكلفة واحد، فإنه سيصبح من الصعب استخدام مسبب تكلفة وحيد لها مما يسبب قصوراً في تحميل التكاليف غير المباشرة على المنتجات أو الخدمات ويتطلب تطبيق مدخل تخصيص التكلفة على أساس النشاط فهماً وتحديداً للعوامل التي أدت إلى نشوء النشاط الذي تسبب في حدوث التكلفة (صالح، 2002).

مجمعات التكلفة:

ويقصد بمجمعات التكلفة تجميع مجموعة الأعمال المتجانسة التي تؤدي داخل وحدة النشاط لتحقيق هدف محدد في مجمع تكلفة واحد، يمثل حلقة الوصل بين موارد المنظمة والمنتجات النهائية (صالح، 2002).

حيث يتم تجميع عناصر التكاليف غير المباشرة بكل مجمع تكلفة للنشاط حسب الدور الذي يؤديه وبحيث تكون التكاليف بكل مجمع هي نتيجة القيام بأعمال متجانسة، وأن تتناسب هذه التكاليف طردياً مع الأنشطة، ويتم بعد ذلك توزيع تكاليف هذه المجمعات على الإنتاج أو الخدمات بحسب الأنشطة التي استخدمت في إنجازها (عيسى، 1997).

مراحل تصميم مدخل التكلفة على أساس النشاط:

بما أن الهدف الأساسي لمدخل التكلفة على أساس النشاط يتمثل في فهم الأنشطة التي يتم القيام بها، وتقدير التكاليف المرتبطة بتنفيذها، فإنه يجب على المنظمات تصميم وتنفيذ نظام تخصيص التكلفة على أساس النشاط بشكل يكفل لها تحقيق أهدافها، وعليه فإن مراحل تصميم وتنفيذ نظام تخصيص التكلفة على أساس النشاط تتلخص في الخطوات الآتية:

1. تحديد الأنشطة الملائمة وتعريفها.
2. تحديد مراكز الأنشطة.
3. تتبع التكاليف لمراكز الأنشطة.
4. اختيار محركات (مسببات) التكلفة.
5. تحميل تكاليف الأنشطة على المخرجات.

وعلى الرغم من أن مدخل تخصيص التكلفة على أساس النشاط قد أستخدم في بادئ الأمر في المنظمات الصناعية، إلا أنه ومع نهاية القرن العشرين الميلادي، واجهت المؤسسات المالية انخفاضاً ملحوظاً في أرباحها، مما دفعها للبحث عن طرق وأساليب جديدة لإدارة وخفض تكاليفها الأساسية وتحسين أرباحها، دون أن يؤثر ذلك سلباً على أنشطة أعمالها، وترى العديد من هذه المؤسسات أن نظام تحديد التكلفة على أساس النشاط هو الأسلوب الأكثر ملائمة لتحقيق هذه الأهداف (مابري، 2004).

وكون المصارف التجارية تعد من المؤسسات المالية الهادفة للربح، والتي تسهم بشكل فعال في تنمية اقتصاديات الدول، والمساهمة في تحقيق رفاهية الأفراد، من خلال ما تقدمه من خدمات عديدة ومتنوعة يستفيد منها كافة أفراد المجتمع، وفي جميع مجالات حياتهم، إلا أن التقدم التقني الذي شمل معظم الأنشطة الاقتصادية، ساهم في زيادة وتنوع الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التجارية العامة لعملائها، وارتفعت تبعاً لذلك تكاليف التشغيل التي تتكبدها هذه المصارف في سبيل تقديم هذه الخدمات، الأمر الذي تطلب ضرورة تحديد تكلفة هذه الخدمات وتسعيرها وتحقيق الرقابة عليها (معقصة، 1983).

ونظراً لتميز الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية العامة لعملائها، من حيث تنوعها واختلافها، وعدم قابليتها للتخزين، بالإضافة إلى انتشار هذه الخدمات وتأثرها بالحالة الاقتصادية المحيطة بها، فإن الحاجة إلى قياس تكلفة الخدمات المصرفية يمثل أهمية بالغة، نظراً للتنافس الحاد بين المصارف التجارية من جهة، وزيادة الطلب المستمر على الخدمات المصرفية، نتيجة زيادة الوعي المصرفي والتطور التقني والتوسع المستمر لهذا القطاع من جهة أخرى (علوان، 2003).

وعليه، فقد يكون نظام تحديد التكلفة على أساس النشاط هو الأسلوب المناسب والأكثر ملائمة لتحديد تكلفة الخدمات المصرفية، إذا توفرت المقومات اللازمة لتطبيق هذا النظام.

وبناء على ما تقدم، فإن دراسة إمكانية تطبيق نظام التكلفة على أساس النشاط في المصارف التجارية العامة الليبية قد تكون لها أهميتها خصوصاً في ظل التغيرات والتطورات القائمة حالياً في هذا القطاع، بالاتجاه نحو خصخصة بعض المصارف التجارية العامة الليبية وإنشاء سوق للأوراق المالية مما يستوجب ضرورة احتساب وخفض تكلفة الخدمات المصرفية التي تقدمها، وعليه فإن هدف الدراسة هو التعرف على مدى توافر مقومات تطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط في المصارف التجارية العامة الليبية.

2. فرضيات الدراسة:

تم صياغة فرضية الدراسة الرئيسية كالتالي:

"عدم توافر مقومات تطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط بالمصارف التجارية العامة الليبية"

ولاختبار هذه الفرضية تم صياغة عدد سبع فرضيات فرعية كالتالي:

الفرضية الفرعية الأولى:

"عدم توافر هياكل تنظيمية واضحة بالمصارف التجارية العامة الليبية"

الفرضية الفرعية الثانية:

"عدم توافر نظم محاسبية متكاملة بالمصارف التجارية العامة الليبية"

الفرضية الفرعية الثالثة:

"عدم إمكانية تحديد الأنشطة التي يتم أدائها بالمصارف التجارية العامة الليبية بدقة"

الفرضية الفرعية الرابعة:

"عدم إمكانية تحديد جميع الموارد التي تستخدم عند أداء كل نشاط بالمصارف التجارية العامة الليبية "

الفرضية الفرعية الخامسة:

"عدم إمكانية تحديد مسببات التكلفة للأنشطة التي يتم أدائها بالمصارف التجارية العامة الليبية"

الفرضية الفرعية السادسة:

"عدم إمكانية تجميع الأنشطة المتشابهة التي يتم أدائها بالمصارف التجارية العامة الليبية في مجموعات للتكلفة"

الفرضية الفرعية السابعة:

"عدم إمكانية تحميل التكلفة المباشرة لكل نشاط من الأنشطة التي يتم أدائها بالمصارف التجارية العامة الليبية"

3. منهجية الدراسة:

يعد تحديد منهجية الدراسة من أهم المواضيع التي تواجه الباحث عند قيامه بدراسته، والتي يمكن من خلالها جمع البيانات وتحليلها، وبناء عليه فقد تم تصنيف هذه الدراسة من حيث الإجراءات (Process) التي تتبعها باعتبارها دراسة كمية (Quantitative) أكثر منها نوعية (Qualitative) أما من حيث الهدف فيمكن تصنيف هذه الدراسة إلى دراسة وصفية (Descriptive) ، تهدف إلى وصف ظاهرة معينة، وتحديد معالمها بشكل واضح، من خلال قيامها بوصف مدى توافر مقومات تطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط ABC بالمصارف التجارية العامة الليبية.

وكون الحقائق التي تسعى هذه الدراسة لتجميعها تتسم بالوجود المادي الظاهر، وإن المعرفة المتعلقة بها هي معرفة مستقلة عن الأفراد، فإن هذه الدراسة تقع إلى حد كبير ضمن الـ (Functionalist Paradigm) أي النموذج الوظيفي، وبناءً عليه ستكون المنهجية المتبعة في هذه الدراسة هي ما يعرف بـ (Nomothetic Methodology) أي المنهجية الطبيعية.

4. مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية العامة الليبية، وهي تلك المصارف التي يمتلك مصرف ليبيا المركزي معظم أو كامل رأس مالها، وتتمثل هذه المصارف في المصارف التالية:

- أ. مصرف الوحدة.
- ب. مصرف الجمهورية.
- ج. مصرف الأمة.
- د. مصرف الصحاري.
- هـ. المصرف التجاري الوطني.

وقد شملت الدراسة المجتمع بالكامل على مستوى الإدارات العامة، ممثلة بمدراء إدارات الحسابات العامة أو من ينوب عنهم، ورؤساء وحدات الميزانية بهذه الإدارات. في حين شملت عينة الدراسة الفروع الرئيسية وغير الرئيسية للمصارف التجارية العامة الليبية ممثلة بمدراء الفروع أو من ينوب عنهم، ورؤساء أقسام الحسابات العامة بهذه الفروع، مع اشتراط أن تكون هذه الفروع كبيرة أو متوسطة الحجم تمثيلاً مع هدف الدراسة، ونظراً لكثرة عدد فروع المصارف التجارية العامة الليبية والبالغ عددها (258) فرعاً منتشرة في مختلف المدن الليبية وبالتالي عدم إمكانية تغطيتها جميعاً في الدراسة فقد تم اختيار عينة بلغ عددها (60) فرعاً، أي ما يقارب (23.25%) من إجمالي عدد الفروع المصرفية، والجدول رقم (1) يوضح التوزيع الجغرافي للفروع المشاركة في الدراسة:

جدول رقم (1)

التوزيع الجغرافي للفروع الرئيسية وغير الرئيسية المشاركة في الدراسة

المدينة	بنغازي	المرج	البيضاء	درنة	طرابلس	مصراتة	الإجمالي
عدد الفروع	20	4	5	5	21	5	60

يوضح هذا الجدول التوزيع الجغرافي للفروع الرئيسية وغير الرئيسية المشاركة في الدراسة.

5. تجميع البيانات:

لتحقيق هدف الدراسة تم تجميع البيانات اللازمة بالاعتماد على استمارة الاستبيان كأداة رئيسية حيث تم إعداد استمارتي استبيان: أرسلت الأولى إلى الإدارات العامة للمصارف التجارية العامة الليبية في حين أرسلت الأخرى إلى فروع المصارف التجارية العامة الليبية، وبعد تحديد عينة الدراسة تم توزيع استمارات الاستبيان على مفردات العينة بشكل مباشر، وبمساعدة معاونين وعن طريق البريد فبلغ عدد الاستمارات الموزعة على الإدارات العامة للمصارف التجارية العامة الليبية (10) استمارات بمعدل (2) استمارة لكل إدارة، تم الإجابة عليها من قبل مدير إدارة الحسابات العامة أو من ينوب عنه ورئيس قسم الميزانية بذات الإدارة، في حين بلغ عدد الاستمارات الموزعة على الفروع الرئيسية وغير الرئيسية للمصارف التجارية

العامه الليبية (120) استمارة، بمعدل (2) استمارة لكل فرع، تم الإجابة عليها من قبل مدير الفرع أو من ينوب عنه ورئيس قسم الحسابات العامة بالفرع.

6. تحليل البيانات:

لتحليل البيانات التي تم تجميعها لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام مجموعة الحزم الإحصائية (Minitab) وكذلك (SPSS) وذلك بعد مراجعة هذه البيانات وترميزها، وإدخالها إلى الحاسب الآلي ومن ثم تحليلها باستخدام الاختبارات الإحصائية الآتية:

أولاً: اختبار الصدق والثبات: Reliability Analysis

وقد استخدم هذا الاختبار للتأكد من مدى ترابط أسئلة الاستبيان، ومدى موثوقية الإجابات وثباتها، وفي هذه الدراسة تم إجراء اختبار "ألفا كرونباخ" للأسئلة المتعلقة بكل فرضية فرعية على حده باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) وكانت جميع معاملات الثبات التي تم الحصول عليها مقبولة إحصائياً ، وتدل على وجود ترابط بين الأسئلة المتعلقة بكل فرضية فرعية على حده، وأن الإجابات المتحصل عليها قد حققت نسب ثبات مقبولة إحصائياً، والجدول رقم (2) يوضح ذلك:

جدول رقم (2)

اختبار الصدق والثبات

م	البيان	قيمة ALPHA	التعليق
1	الفرضية الفرعية الأولى	0.795	مقبولة إحصائياً
2	الفرضية الفرعية الثانية	0.751	مقبولة إحصائياً
3	الفرضية الفرعية الرابعة	0.871	مقبولة إحصائياً
4	الفرضية الفرعية الخامسة	0.955	مقبولة إحصائياً
5	الفرضية الفرعية السابعة	0.870	مقبولة إحصائياً

يوضح هذا الجدول نتائج اختبار الصدق والثبات لفرضيات الدراسة الفرعية.

يلاحظ من الجدول بأنه قد تم إجراء اختبار ألفا كرونباخ لعدد خمس فرضيات فرعية فقط وعدم إجراء هذا الاختبار للفرضية الفرعية الثالثة والفرضية الفرعية السادسة، ذلك أن كل فرضية من هاتين الفرضيتين قد تم تخصيص سؤال واحد فقط للإجابة على كلٍ منهما.

أ. تم إجراء الاختبار الإحصائي لكل سؤال من الأسئلة ذات الفقرة الواحدة والخاصة بكل فرضية فرعية على اعتبار أنها فرضيات جزئية للفرضية التابعة لها وذلك عند نسبة (70%) وبالتالي فلن يتم قبول أية إجابة تكون أصغر من أو تساوي (70%)، وفي المقابل سيتم قبول أية إجابة تكون أكبر من (70%) وبناء على ذلك فقد تم صياغة الفرضية الصفرية (H0) والفرضية البديلة (H1) لهذه المجموعة من الأسئلة على النحو التالي:

$$H_0 : \mu \leq 0.7$$

$$H_1 : \mu > 0.7$$

ب. بالنسبة للأسئلة التي تحتوي على عدة فقرات، فقد تم إجراء الاختبار الإحصائي لها على أساس أنها فرضيات جزئية للفرضية الفرعية التي تشملها، وذلك عند نسب مختلفة تم احتسابها عن طريق ضرب عدد الفقرات × نسبة (70%)، ومن ثم اختبار الإجابات المتحصل عليها عند الناتج الذي تم الحصول عليه من عملية الضرب، وقبول جميع الإجابات التي تكون أكبر من الناتج المتحصل عليه لكل سؤال على حده، ورفض جميع الإجابات التي تكون أصغر من أو تساوي الناتج المتحصل عليه أيضا لكل سؤال على حده، وفيما يلي توضيح لكيفية احتساب متوسط الإجابة لكل سؤال من هذه الأسئلة:

جدول رقم (3)

احتساب متوسط الإجابة للأسئلة ذات الفقرات المتعددة

عدد فقرات السؤال	عدد الفقرات × 70%	الفرضية الصفرية H ₀	الفرضية البديلة H ₁
5	3.5 = 0.7×5	H ₀ : $\mu \leq 3.5$	H ₁ : $\mu > 3.5$
4	2.8 = 0.7×4	H ₀ : $\mu \leq 2.8$	H ₁ : $\mu > 2.8$

يوضح هذا الجدول كيفية احتساب متوسط الإجابة للأسئلة ذات الفقرات المتعددة.

ج. تم استخدام قيمة (P-value) للمقارنة مع مستوى المعنوية (α) الذي تم إجراء الاختبار الإحصائي للفرضيات الجزئية عندها، وهي (0.05) $\alpha =$ ، فإذا كانت قيمة (P-value) ≥ 0.05 فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية (H0) للفرضية الجزئية وقبول الفرضية البديلة (H1) لها، أما إذا كانت قيمة (P-value) < 0.05 فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية (H0) للفرضية الجزئية ورفض الفرضية البديلة (H1) لها.

د. يتم قبول أو رفض الفرضية الفرعية بناء على نتائج الاختبارات التي أجريت على الأسئلة (الفرضيات الجزئية) المتعلقة بهذه الفرضية، وذلك وفقاً للحالات الآتية:

1- إذا كان عدد الفرضيات الصفرية التي تم رفضها أكثر من عدد الفرضيات الصفرية التي تم قبولها وذلك بالنسبة للفرضيات الجزئية الخاصة بالفرضية الفرعية محل الاختبار، فإنه في هذه الحالة يتم رفض الفرضية الصفرية (H_0) للفرضية الفرعية، وقبول الفرضية البديلة (H_1) لها.

2- إذا كان عدد الفرضيات الصفرية التي تم رفضها أقل من عدد الفرضيات الصفرية التي تم قبولها وذلك بالنسبة للفرضيات الجزئية الخاصة بالفرضية الفرعية محل الاختبار، فإنه في هذه الحالة يتم قبول الفرضية الصفرية (H_0) للفرضية الفرعية، ورفض الفرضية البديلة (H_1) لها.

3- أما في حالة تساوي عدد الفرضيات الصفرية التي تم قبولها والفرضيات الصفرية التي تم رفضها وذلك بالنسبة للفرضيات الجزئية الخاصة بالفرضية الفرعية محل الاختبار، فإنه في هذه الحالة يتم استخدام المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أسئلة الفرضية الفرعية محل الاختبار لاتخاذ القرار الملائم حولها.

هـ. تم اختبار الفرضية الرئيسية من خلال المقارنة بين عدد الفرضيات الصفرية للفرضيات الفرعية التي تم قبولها، وعدد الفرضيات الصفرية للفرضيات الفرعية التي تم رفضها فإذا كان عدد الفرضيات الصفرية للفرضيات الفرعية التي تم رفضها أكثر من عدد الفرضيات الصفرية للفرضيات الفرعية التي تم قبولها، فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية (H_0) للفرضية الرئيسية وقبول الفرضية البديلة (H_1) لها بمعنى أنه تتوفر مقومات تطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط بالمصارف التجارية العامة الليبية، أما إذا كان عدد الفرضيات الصفرية للفرضيات الفرعية التي تم رفضها أقل من عدد الفرضيات الصفرية للفرضيات الفرعية التي تم قبولها، فإنه في هذه الحالة يتم قبول الفرضية الصفرية (H_0) للفرضية الرئيسية، ورفض الفرضية البديلة (H_1) لها، بمعنى أنه لا تتوفر مقومات تطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط بالمصارف التجارية العامة الليبية، وابتداء الخطوات السابقة في اختبار فرضيات الدراسة الفرعية والفرضية الرئيسية يمكن تلخيص نتائج اختبار هذه الفرضيات في الجدول التالي :

جدول رقم (4)

ملخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة

رقم الفرضية	الفرضية الصفرية ¹ (H0)	قيم Mean لأستئلة الفرضية ²	قيم P-Value لأستئلة الفرضية مقارنة مع مستوى المعنوية ($\alpha= 0.05$)	القرار المتخذ
1	$H_0:\mu\leq 0.7$	0.78 ، 0.82 ، 0.81	0.029 ، 0.002 ، 0.003	رفض H0
2 ³	$H_0:\mu\leq 0.7$	0.87، 0.85، 0.91، 0.89، 0.86 0.72، 0.84 0.85	0.000، 0.000، 0.000، 0.000 0.329، 0.000، 0.000، 0.000	رفض H0
	$H_0:\mu\leq 3.5$	4.21	0.000	رفض H0
	$H_0:\mu\leq 2.8$	3.55، 2.80، 3.68	0.000، 0.487، 0.000	رفض H0
3	$H_0:\mu\leq 0.7$	0.82	0.001	رفض H0
4	$H_0:\mu\leq 2$	2.40، 2.62، 2.90، 2.98	0.005، 0.000، 0.000، 0.000	رفض H0
5	$H_0:\mu\leq 2$	2.28، 2.64، 2.52، 2.58، 2.70 2.48، 2.12 2.50	0.021، 0.000، 0.000، 0.000، 0.000 0.025، 0.001، 0.000	رفض H0
6	$H_0:\mu\leq 0.7$	0.81	0.021	رفض H0
7	$H_0:\mu\leq 0.7$	0.76، 0.75	0.023، 0.127	رفض H0 ⁴

يوضح هذا الجدول ملخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

من خلال الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلي:

1- باختبار الأسئلة المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى يتضح بأنه قد تم رفض جميع الفرضيات الصفرية الخاصة بهذه الأسئلة، وقبول الفرضيات البديلة لها، ومن ثم رفض الفرضية الصفرية (H0) للفرضية الفرعية الأولى، وقبول الفرضية البديلة (H1) لها، أي إنه تتوافر هياكل تنظيمية واضحة بالمصارف التجارية العامة الليبية محل الدراسة، وبالتالي توافر أحد مقومات تطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط في هذه المصارف.

1- تم صياغة هذه الفرضيات وفقاً لمقياس الإجابة المحدد لكل سؤال من أسئلة الاستبيان.

2 - تمثل كل قيمة من هذه القيم المتوسط الحسابي الذي تم التوصل إليه والخاص بكل سؤال من الأسئلة المخصصة لكل فرضية فرعية (مثلاً: الفرضية الأولى أمامها عدد (3) متوسطات حسابية تخص عدد (3) أسئلة تم تخصيصها لتحقيق هذه الفرضية).

3- تتكون هذه الفرضية من عدد (12) سؤال ذات مقاييس إجابة مختلفة، الأمر الذي تطلب صياغة أكثر من فرضية صفرية واحدة لتحقيقها.

4- بلغت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفرضية (0.075) في حين بلغت قيمة P-Value (0.089) ومن ثم فقد تم رفض الفرضية الصفرية للفرضية الفرعية السابعة عند مستوى معنوية ($\alpha= 0.10$).

2- بالنسبة للفرضية الفرعية الثانية فقد تم رفض عدد عشر فرضيات صفرية تتعلق بأسئلة هذه الفرضية وقبول فرضيتين صفريتين فقط، مما يعني رفض الفرضية الصفرية (H_0) للفرضية الفرعية الثانية، وقبول الفرضية البديلة (H_1) لها، أي إنه تتوافر نظم محاسبية متكاملة بالمصارف التجارية العامة الليبية، وهو مؤشر جيد على توافر أحد العناصر اللازمة لتطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط بهذه المصارف.

3- باختبار السؤال المتعلق بالفرضية الفرعية الثالثة يتضح بأنه تم رفض الفرضية الصفرية (H_0) للفرضية الفرعية الثالثة، وقبول الفرضية البديلة (H_1) لها، أي إنه يمكن تحديد الأنشطة التي يتم أداؤها بالمصارف التجارية العامة بدقة.

4- دلت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة على رفض جميع الفرضيات الصفرية الخاصة بأسئلة هذه الفرضية، وقبول الفرضيات البديلة لها، وبالتالي رفض الفرضية الصفرية (H_0) للفرضية الفرعية الرابعة، وقبول الفرضية البديلة (H_1) لها، أي أنه يمكن تحديد جميع الموارد التي تستخدم عند أداء كل نشاط بالمصارف التجارية العامة الليبية، أي توافر مقوم آخر من المقومات اللازمة لتطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط.

5- باختبار أسئلة الفرضية الفرعية الخامسة تم رفض جميع الفرضيات الصفرية لهذه الأسئلة، وقبول الفرضيات البديلة لها، ومن ثم رفض الفرضية الصفرية (H_0) للفرضية الفرعية الخامسة، وقبول الفرضية البديلة (H_1) لها، أي أنه يمكن تحديد مسببات التكلفة للأنشطة التي يتم أداؤها بالمصارف التجارية العامة الليبية، وهو دليل على توافر مقوم آخر من مقومات تطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط، مما يتيح تطبيق هذا النظام بالمصارف عينة الدراسة.

6- أما فيما يتعلق بالفرضية الفرعية السادسة فقد كانت نتيجة الاختبار أن تم رفض الفرضية الصفرية للسؤال المخصص لها، وقبول الفرضية البديلة له، الأمر الذي ترتب عليه رفض الفرضية الصفرية (H_0) لهذه الفرضية وقبول الفرضية البديلة (H_1) لها، أي أنه يمكن تجميع تكاليف أكبر قدر من الأنشطة المتشابهة التي يتم أداؤها بالمصارف التجارية العامة الليبية في مجتمعات للتكلفة.

7- بناء على نتائج اختبار أسئلة الفرضية الفرعية السابعة، نتوصل إلى أنه قد تم قبول الفرضية الصفرية للسؤال الأول، ورفض الفرضية الصفرية للسؤال الثاني، وهذا ما تطلب احتساب المتوسط الحسابي المرجح، لاتخاذ القرار المناسب حول الفرضية الفرعية السابعة، وكانت نتيجة هذا

الاختبار رفض الفرضية الصفرية (H0) للفرضية الفرعية السابعة وقبول الفرضية البديلة (H1) لها، مما يعني إمكانية تحميل التكلفة المباشرة لكل نشاط من الأنشطة التي يتم أدائها بالمصارف التجارية العامة الليبية .

من خلال ما سبق يتضح بأنه قد تم رفض جميع الفرضيات الصفرية (H0) للفرضيات الفرعية للدراسة، وقبول جميع الفرضيات البديلة (H1) لها، الأمر الذي ترتب عليه منطقياً رفض الفرضية الصفرية (H0) للفرضية الرئيسية لهذه الدراسة، وقبول الفرضية البديلة (H1) لها، أي إنه تتوفر مقومات تطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط بالمصارف التجارية العامة الليبية، الأمر الذي يشجع على إمكانية تطبيق هذا النظام بها في ظل هذه المقومات، وفي ظل سعي هذه المصارف إلى مواكبة التطورات والمستجدات على صعيد الوظيفة المالية.

7. نتائج الدراسة:

يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة على النحو الآتي:

أ. إن معظم المصارف التجارية العامة الليبية تتوفر لديها هياكل تنظيمية واضحة يمكن من خلالها فصل التخصصات، وتحديد المسؤوليات، وتوضيح كل الإدارات والأقسام داخل المصرف، مما يساعد على تحديد كل الأنشطة التي تقوم بها كل إدارة أو قسم بشكل دقيق وواضح، وبالتالي تحديد الموارد اللازمة لأداء كل نشاط ومسببات التكلفة الخاصة بكل نشاط من هذه الأنشطة، ومن ثم سهولة تجميع تكاليف الأنشطة المتشابهة في مجتمعات للتكلفة، وهذا مؤشر جيد وهام يدل على توافر بعض المقومات اللازمة لتطبيق نظام التكلفة على أساس النشاط.

ب. إن جميع المصارف التجارية العامة الليبية تتوفر لديها نظام محاسبي متكامل، يكفل توفير كافة البيانات والمعلومات اللازمة لاحتساب تكلفة الخدمات التي تقدمها، وذلك من خلال احتفاظها بالدفاتر والسجلات المحاسبية العامة والتحليلية، والتي توفر معلومات تفصيلية عن عناصر التكلفة والأسس المختلفة لتصنيفها، بالإضافة إلى اعتماد هذه المصارف على الحاسب الآلي لتسجيل وإثبات كافة عملياتها، وبالتالي سهولة وسرعة الحصول على البيانات الخاصة بهذه العمليات، واستخدامها في احتساب التكلفة، كما تتوفر بهذه المصارف مجموعة مستندية متكاملة، يمكن من خلالها تتبع مسار التكلفة لكل نشاط من الأنشطة التي تقوم بها وبالتالي سهولة تحميل التكلفة المباشرة لكل نشاط من

هذه الأنشطة، وهذا يعد من المقومات اللازمة لتطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط بهذه المصارف.

ج. إن جميع المصارف التجارية العامة الليبية تتوافر لديها المقومات اللازمة لتطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط، إلى جانب توافر الكوادر الوظيفية المؤهلة والمتخصصة، وذات الخبرة الكافية في مجال العمل المصرفي، مما يدعم ويسهل من إمكانية تطبيق هذا المدخل بهذه المصارف.

8. محددات الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة في تجميع بياناتها على وسيلة الاستبيان، وكأي وسيلة أخرى من وسائل تجميع البيانات فإن للاستبيان بعض أوجه القصور تتمثل في التالي (عقيل، 1995):

1. قد لا يستوعب بعض المشاركين المفاهيم والعبارات الواردة في الاستمارة.
2. قد يستعين بعض المشاركين بأخرين في الإجابة على أسئلة الاستمارة، مما قد يؤثر على مصداقية المعلومات المتحصل عليها.
3. قلة الإجابات المتحصل عليها في حالة الاستبيان المرسل عن طريق البريد.

وبالتالي فإن استخدام بحوث أخرى لوسائل تجميع بيانات متعددة ومختلفة كدراسة الحالة مثلاً قد يكون ذو مساهمة ايجابية في توفير معرفة أكثر حول موضوع الدراسة.

9. الخلاصة والتوصيات:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها، فإن هذه الدراسة توصي بضرورة إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للمصارف التجارية العامة الليبية وإنشاء إدارات وأقسام مستقلة للتكاليف مدعومة بالكوادر البشرية نظراً لتوافر المقومات الأساسية التي يتطلبها تطبيق هذا النظام بهذه المصارف بالإضافة إلى أن التطورات والمستجدات المتلاحقة التي يشهدها القطاع المصرفي اليوم تتطلب من هذه المصارف ضرورة احتساب وتحديد تكلفة الخدمات التي تقدمها، بالإضافة إلى إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول مدخل التكلفة على أساس النشاط لزيادة المعرفة حول الجوانب المختلفة لهذا الموضوع، وفهمه بصورة أعمق، وبصفة خاصة في القطاعات الصناعية التي تتميز بتطبيق نظام التكاليف الأمر الذي يسهل من إجراء مقارنة بين نظام التكاليف المطبق في هذه القطاعات، وبين نظام التكلفة على أساس النشاط ومحاولة الاستفادة من المزايا العديدة التي يتسم بها مدخل التكلفة على أساس النشاط.

المراجع

- أبو زيد، كمال الدين الدهراوي، 2002. محاسبة التكاليف لأغراض التخطيط والرقابة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- البياتي، محمود مهدي، 2005. تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- الجبالي، عبير، 2004. مدى توافر مقومات تطبيق نظام التكلفة على أساس النشاط بالشركات الصناعية النفطية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، بنغازي: جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد.
- العبيدي، فالح الشخلي، 2000. التحديات المعاصرة للجهاز المصرفي العربي، اتحاد المصارف العربية، 20 (236)، 125-137.
- اللافي، سعد، 2003، الإحصاء الاستنتاجي، الجزء الأول، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا.
- الوابل، محمد الجبالي، 1996. محاسبة التكاليف مدخل إداري حديث، الطبعة الثانية الرياض: الجمعية السعودية للمحاسبة.
- جاريسون، اريك نورين، 2000. المحاسبة الإدارية، ترجمة: أحمد حجاج، الرياض: دار المريخ للنشر .
- رمزي، مها، 2003. أثر التغيرات البيئية والتنظيمية في التحول إلى محاسبة تكلفة النشاط، الإداري 25 (93)، 69-108 .
- صالح، رضا، 2002. مدخل المحاسبة عن التكلفة على أساس النشاط كأساس لقياس تكلفة الخدمات الصحية بالمستشفيات، الإدارة العامة، 42 (1)، 43-98.
- عطية، هاشم، 2000. محاسبة التكاليف في المجالات التطبيقية، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- عقيل، حسين، 1995. فلسفة مناهج البحث العلمي، الطبعة الثانية، فاليता: منشورات ELGA.
- علوان، محمد، 2003. كيفية قياس مستوى الخدمات المصرفية، دراسة تطبيقية على إحدى المؤسسات المصرفية الأردنية، الإداري، 25 (92)، 77-108.
- عيسى، حسين، 1997. دراسة تحليلية لمشاكل تطبيق نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، (3)، 123-212.
- مابرلي، جولي، 2004. تحديد التكلفة على أساس النشاط في المؤسسات المالية، كيف تدعم الإدارة على أساس النشاط وتدير مواردك بفعالية، ترجمة: أحمد محمد الرياض: معهد الإدارة العامة.
- معقصة، سحر، 1983 نظام محاسبة التكاليف في المصارف، مجلة المصارف العربية، 3 (33) 28-29.
- هيكس، تشارلز، 1998. نظام التكلفة حسب الأنشطة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ترجمة: محمد الجبالي، لطفي الرفاعي، جامعة الملك سعود: النشر العلمي والمطابع .